

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/70/475/Add.2)]

٢٠١٤-٢٠٢٤^(١)، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية
غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعددية
٢٠١٤-٢٠٢٤^(١)، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير
الساحلية المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي أعرب
فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين عن التزامهم بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر
اتساقاً على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي
للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية،
والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء
على الفقر من خلال التحرك نحو بلوغ الهدف المتمثل في إنهاء الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٢/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون
”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من
الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على
الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة
بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده،

(١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.



بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٢)،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٣)،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان سينداي وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٤)، وتسلم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه مصاعب خاصة من حيث أخطار الكوارث، وتكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على تحمل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تشير إلى إعلان الماتي^(٥) وبرنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٦)،

(٢) القرار ٢/٥٥.

(٣) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٥) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٦) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تسلم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ بريّة إلى البحر، الذي يزيده سوءاً البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلباً في نموها وتميئتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تسلم أيضاً بأن المسؤولية الرئيسية عن إنشاء نظم مرور عابر فعالة تقع على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تعترف بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة وتلاحظ أن جهود التعاون من اللازم دعمها بيئة اقتصادية دولية مواتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية،

وإذ تسلم بضرورة تعزيز كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص في البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة؛ وكذلك بأوجه الضعف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تؤكد أهمية مساهمة البلدان النامية غير الساحلية في معرض إكسبو ٢٠١٥ الذي عقد في ميلانو، إيطاليا، من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن "تغذية الكوكب - الطاقة من أجل الحياة"، والمشاركة الفعالة من قبل البلدان النامية غير الساحلية في أنشطة عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، وفي معرض إكسبو ٢٠١٧، الذي سيعقد في أستانا وسيركز على موضوع "الطاقة المستقبلية"،

وإذ تعترف بالحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان وأهمية تحسين مرافق البنية التحتية الحالية للنقل من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تسلم بأن برنامج عمل فيينا يستند إلى شراكات محددة ومعززة تستعين بها البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكلية، وتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة،

وإذ تحيط علماً ببدء ليفنغستون للعمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد في اجتماع المتابعة الوزاري الرفيع المستوى لمؤتمر

الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في ليفنغستون، زامبيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء دول وحكومات البلدان النامية غير الساحلية بشأن موضوع "ربط البلدان النامية غير الساحلية بالفرص المتاحة على الصعيد العالمي"، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(٧)؛

٢ - ترحب بالاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٨) وفي خطة عمل أديس أبابا^(٩) وتؤكد أن التنفيذ الفعال لهاتين الوثيقتين النهائيتين إلى جانب المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(١٠) يمكن أن يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويل اقتصاداتها من اقتصادات غير ساحلية إلى اقتصادات موصولة برا؛

٣ - تسلّم بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات خاصة في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتشدد في هذا الصدد على أهمية تقديم دعم دولي مستمر لتكملة جهود البلدان النامية غير الساحلية؛

٤ - تدعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى القيام على جميع المستويات بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ؛ بشكل منسق ومتسق وسريع؛

(٧) A/70/305.

(٨) القرار ١/٧٠.

(٩) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٠) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

- ٥ - تدعو الدول الأعضاء إلى دمج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية؛
- ٦ - تدعو الشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛
- ٧ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة أن تدمج برنامج عمل فيينا في برامج عملها، وذلك ضمن إطار ولاية كل منها، وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذ برنامج العمل بطريقة متنسقة ومنسقة تنسيقاً جيداً، وتدعو المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛
- ٨ - تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء في التنمية، بما في ذلك هيئات إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل جملة أمور منها دمج برنامج عمل فيينا في أنشطتها؛
- ٩ - تؤكد ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛ وتشدد أيضاً على أن التعاون في مجال السياسات والقوانين والأنظمة الأساسية المتعلقة بالعبور بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور أمر حاسم الأهمية لإيجاد حلول فعالة ومتكاملة للتجارة عبر الحدود وحل المشاكل المرتبطة بالنقل العابر، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي تعزيزه على أساس المصالح المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء؛
- ١٠ - تشدد على أن تطوير البنى التحتية يؤدي دوراً أساسياً في الحد من تكلفة التنمية في البلدان النامية غير الساحلية وأن تطوير وصيانة البنى التحتية للنقل العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للطاقة حاسمان بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، من أجل الحد من ارتفاع التكاليف التجارية وتحسين القدرة التنافسية لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية؛

١١ - ترحب بالدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا إلى إنشاء منتدى عالمي جديد للبنى التحتية، استنادا إلى آليات التعاون المتعدد الأطراف القائمة، بقيادة مصارف التنمية المتعددة الأطراف؛ وتشدد على أن هذا المنتدى سيشجع على الاستماع إلى طائفة أكثر تنوعا من الأصوات، لا سيما من البلدان النامية، لتحديد الثغرات في البنى التحتية والقدرات ومعالجتها، بما في ذلك في البلدان النامية غير الساحلية؛

١٢ - تؤكّد أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير البنى التحتية وصيانتها ما زال يشكل تحديا كبيرا ويتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي وثنائي بشأن مشاريع البنية التحتية، ورصد مخصصات أكبر في الميزانيات الوطنية، واستخدام المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف استخداما فعالا من أجل تطوير البنية التحتية وصيانتها، وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، وتقر بأن الاستثمار العام والخاص لهما دور رئيسي في تمويل البنى التحتية، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية والأدوات والآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل الخاص بشروط السوق، والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصص الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات التخفيف من المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي؛

١٣ - تشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، بمعالجة الثغرات في التجارة والنقل والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك باستكمال الوصلات الناقصة التي تربط بين البلدان النامية غير الساحلية داخل الشبكات الإقليمية؛

١٤ - تشدد على أن زيادة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية وفي سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي أمر حيوي لزيادة القوة التنافسية لهذه البلدان وكفالة تنميتها الاقتصادية؛

١٥ - تهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية القيام بشكل تام وعلى وجه السرعة بتنفيذ جميع القرارات الواردة في "مجموعة تدابير بالي"، الصادرة عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتعجيل بالتصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة؛

١٦ - تؤكّد أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تنميتها الاقتصادية؛

١٧ - تؤكّد أيضا أن تحسين تيسير التجارة - بما في ذلك من خلال زيادة تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات النقل العابر وشكليهما والشفافية والفعالية في إدارة

الحدود وتنسيق عمل الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود - سيساعد البلدان النامية غير الساحلية في تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها وخدماتها المخصصة للتصدير؛

١٨ - تهيب بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذاً فعالاً، مع إيلاء الاعتبار المناسب للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

١٩ - تؤكد الحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان بشأن طائفة أوسع من المجالات بحيث لا تقتصر على التجارة وتيسير التجارة فحسب، بل تشمل الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي؛ وأن هذا النهج يهدف إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية بوصفه هدفاً ووسيلة أيضاً لربط المناطق جمعياً بالأسواق العالمية؛ وأن هذا من شأنه أن يعزز القدرة على المنافسة ويساعد على حتى أكبر قدر من الفوائد من العولمة؛ وأن من المهم توثيق أفضل الممارسات وتبادلها وتعميمها لتمكين الشركاء المتعاونين من أن يستفيد بعضهم من خبرات بعض؛

٢٠ - تسلّم بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من سلع التصدير التي كثيراً ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة، وتؤكد الحاجة إلى تجديد وتعزيز الشراكات لصالح التنمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بدخولها مجالات الأنشطة التي تضيف قيمة عالمية وصعودها على مدارج تلك الأنشطة من خلال تطوير قدراتها الانتاجية، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف زيادة قدرة منتجات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في أسواق الصادرات؛ وترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا ضمن خطة عمل أديس أبابا^(١)؛

٢١ - تشدد على أن من المهم، لكي تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من الاستفادة من إمكاناتها التصديرية والتجارية استفادة تامة، اتخاذ تدابير تشجع على إحداث تحول اقتصادي هيكلي كفيل بتقليل الأثر السلبي لمساوئ موقعها الجغرافي وللحزات الخارجية، وإيجاد فرص عمل، ويؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة الشاملين للجميع؛ وتؤكد أن كل بلد من البلدان النامية غير الساحلية يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأن دور السياسات

(١) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٢٣.

والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يمكن أن تكون هناك مغالاة في التشديد عليه؛ وتؤكد، في هذا الصدد، أن الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها هذه البلدان يلزم دعمها ببيئة اقتصادية دولية مواتية؛

٢٢ - تسلّم بأن البلدان النامية غير الساحلية ما زالت أيضا شديدة الهشاشة في مواجهة الهزات الاقتصادية الخارجية وفي مواجهة تحديات أخرى متعددة يواجهها المجتمع الدولي؛

٢٣ - تسلّم أيضا بالآثار السلبية لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات على اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، وتسلّم بالفوائد التي يمكن أن تتحقق من التصدي لهذه التحديات بشكل متبادل، وتُحيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التصدي لهذه التحديات على نحو متكامل، بما في ذلك من خلال إجراء البحوث بشأن آثار تغير المناخ في البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء؛

٢٤ - تحث البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدّق بعد على الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز أبحاث دولي للبلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مركز الأبحاث من العمل بكامل طاقته؛

٢٥ - تدعو البلدان النامية إلى أن تقدم، من منطلق روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها بالتبادل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

٢٦ - تشدد على أهمية زيادة واستخدام بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوق بها ومفصلة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والدخل والعرق والانتماء الإثني والوضع كمهاجر والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك إلى البلدان النامية غير الساحلية، لهذا الغرض وإلى تقديم التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الدعم التقني والمالي، لزيادة تقوية قدرة السلطات والمكاتب الإحصائية الوطنية؛

٢٧ - تشدد أيضا على الدور البالغ الأهمية التي يقوم به القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٢٨ - تشدد كذلك على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية

والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

٢٩ - تحث على إقامة صلات فعلية بين ترتيبات متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترتيبات متابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣٠ - تشدد على أهمية النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٣١ - تؤكد أن مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية سيعمل، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، على كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذه وسيضطلع بجهود في مجال الدعوة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتؤكد أيضاً ضرورة أن يعمل المكتب، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، كل في إطار ولايته، على وضع مؤشرات ذات صلة لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل في البلدان النامية غير الساحلية؛

٣٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة"، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط اللجنة الثانية.

الجلسة العامة ٨١

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥